

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Borsa
DATE:	11-January-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	120,000
TITLE :	Health Insurance law...and stakeholders' pressure
PAGE:	07
ARTICLE TYPE:	Government News
REPORTER:	Hussein Abd Rabbo

PRESS CLIPPING SHEET



بين السطور

قانون التأمين الصحي.. وضغوط أصحاب المصالح

لم يعد مقبولا بعد ثورة 25 يناير والتي رفعت شعار العدالة الاجتماعية، ألا يخرج إلى التور قانون التأمين الصحي بضمنا توفير خدمات الرعاية الصحية لكل المصريين.. والواقع الحالي للمنظومة الصحية في مصر لا يرضى أحدا.. إذ من الصعب أن تجد سريرا في العناية المركزة لمريض أو تعثر على حضنة مولود، ناهيك عن أسعار وتكلفة العلاج التي لم تعد حتى في مقدرة أحد حتى أصحاب الدخول الكبيرة.

وكثيرا ما نسمع ونقرأ ونشاهد حالات تموت بسبب عدم القدرة على الحصول على العلاج أو الرعاية الصحية.. أما الإهمال في المستشفيات ونقص امکانيات فحدث ولا حرج أمور كثيرة تؤكد ضرورة إصدار قانون التأمين الصحي لإصلاح هذه المنظومة المشوهة التي يدفع ثمنها الفقراء في هذا الوطن. وأرى أن جميع فئات المجتمع يجب أن تضغط لإصدار هذا القانون حتى بمسودته الأخيرة التي تم إعدادها.. إذ يجب أن نمارع في إقرار نظام تأمين صحي شامل لكل المصريين بدلا من هذه العشوائية في العلاج.. كل فئة تضع لنفسها نظاما علاجيا ثم تكتشف أن كل هذه الأنظمة لا تغطي كل المصريين ولم تنجح في تقديم خدمة طبية جيدة.. إذن الحل كما هو في كل دول العالم في التأمين الصحي.. فمثلا يحصل المواطن على حقه في التعليم يجب أن يحصل على حقه في رعاية صحية جيدة دون أن يتحمل تكلفتها متفردا.

واعتقد أن مشروع القانون الحالي جيد ويمكن البدء به. وعلاج أي قصور يظهر في التطبيق أمر سهل المهم أن تبدأ ويسرعة.

ولا يجب أن يظل القانون حبيس أفكار واعتراضات سياسية أو لمصالح خاصة ترى أن القانون قد يقلص نشاطها في سوق الرعاية الصحية.. وبدلا من أن تجتهد شركات التأمين الطبي والرعاية الصحية في دراسة القانون ودراسة تجارب الدول في تطبيق نظام التأمين الصحي وكيف وجدت هذه الشركات دورا لها في المشاركة في إدارة منظومة التأمين الصحي.. إلا أن هذه الشركات استسهلت الأمر وراحت تعارض القانون وترفض إصداره خوفا على مصالحها.. حتى أننا عندما عقدنا ندوة بالجريدة لمناقشة قانون التأمين الصحي ودعونا رئيس لجنة إعداد القانون الرجل المحترم د. عبد الحميد أباطة والدكتور المجتهد محمد معيط مساعد أول وزير المالية كان ذلك يفرض طمأنينة هذه الشركات أن القانون لن يقلص نشاطها.. إلا أن استجابة الشركات لم تكن بذات الحماس لمواجهة لجنة إعداد القانون، ما أعطى مؤشرا على رفضهم المشروع... وكان أمامهم فرصة للنقاش وإبداء ملاحظاتهم على القانون مع المسؤولين عن إعداد.. وموقفهم هذا يجعلني لا أعاطف معهم، خاصة وأنه من الواضح أنهم يقفون ضد إصدار القانون الذي ينتظره كل المصريين.. ومن هنا أطالب الحكومة بالأسراع في إصدار القانون دون النظر لأصحاب المصالح الخاصة أو لوجهات نظر ضيقة أو لأهداف سياسية فمصلحة المواطن وحقه فوق كل المصالح ولدى أمل كبير أن مجلس النواب الجديد أمامه فرصة هو الآخر لإصدار هذا القانون وغيره من القوانين التي تحقق العدالة الاجتماعية أحد أهم مطالب ثورة 25 يناير التي تحل ذكرها بعد أيام.. وكل عام وأنتم بخير.

حسين عبد ربه

Hussain_abdrabbo@yahoo.com